



## العنقود الاقتصادي المقدسي: المحددات والآفاق

أ. د. محمود الجعفري

أستاذ الاقتصاد، جامعة القدس - القدس

### مقدمة

أدى إنشاء إسرائيل لجدار الفصل العنصري في العام 2002، إلى تقسيم القدس العربيّة، إلى منطقتين جغرافيتين: إحداهما داخل الجدار والتي يقطنها حالياً (285) ألف فلسطيني، والثانية خارج الجدار ويقطنها (157) ألفاً للعام نفسه<sup>1</sup>. كما أدى إنشاء هذا الجدار إلى حدوث تراجع متسارع في الأوضاع الاقتصادية؛ جرّاء عزل القدس عن باقي أراضي الضفة الغربيّة ومدنها، وتهميش الأحياء العربيّة داخلها، وعزلها عن بعضها البعض من خلال إقامة المستوطنات، وتراجع الأهميّة الاقتصادية للقدس الشّرقية داخل الجدار بالنسبة لمحافظة القدس بشكل خاص والاقتصاد الفلسطينيّ بشكل عام.

لقد تراجعت نسبة المساهمة في الناتج المحليّ الإجماليّ ونصيب الفرد منه، وزيادة الفجوة بينه وبين الدّخل الإجماليّ المتاح للتصرف ونصيب الفرد منه، بسبب تراجع القدرة الاستيعابيّة للاقتصاد المقدسيّ، الأمر الذي زاد من الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيليّ في توليد الدخل؛ بسبب ضعفه في خلق فرص عمل جديدة، والذي انعكس على زيادة نسبة العاملين من المقدسيين في الاقتصاد الإسرائيليّ، كما انتقل العديد من المنشآت العاملة

داخل الجدار لتعمل خارج الجدار<sup>2</sup>. كما انعكس ذلك على حدوث تغييرات هيكلية في أداء القطاعات الاقتصادية داخل الجدار، من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وتوزيع العاملين بين القطاعات المختلفة وتراجع عدد المنشآت وإعادة توظيف العاملين من الناحيتين القطاعية والمهنية<sup>3</sup>.

وبالرغم من ارتفاع الدخل المتاح للتصرف ونصيب الفرد منه، نتيجة لزيادة الاعتماد على إسرائيل في استيعاب العمالة المقدسية التي وصلت إلى حوالي (55 بالمئة) من مجموع القوى العاملة المقدسية خلال الفترة (2014 - 2018)، فإن القوة الشرائية للدخل الفردي المقدسي كانت أقل بكثير مما عليه في المدن الفلسطينية المجاورة. كما أن نسبة الفقر بين فلسطينيي القدس الشرقية كانت تزداد من سنة إلى أخرى، حتى وصلت إلى أكثر من (70 بالمئة)، وهذا ينسجم أيضًا مع أن متوسط الأجور في القدس الشرقية يقل بنسبة (50 بالمئة) عن مستوى الأجور في القدس الغربية، بالرغم من أن فلسطينيي القدس الشرقية يواجهون نفس مستوى الأسعار وتكاليف المعيشة التي تواجهها الأسر الإسرائيلية في القدس الغربية<sup>4</sup>.

من جهة أخرى، بلغ متوسط استهلاك الأسرة الشهري في القدس الشرقية (2142) دولارًا والتي تشكل (60 بالمئة) من مستوى الاستهلاك الأسري في إسرائيل والذي يصل إلى (3620) دولارًا تقريبًا، وأعلى من متوسط استهلاك الأسرة في الضفة الغربية (1334) دولارًا<sup>4</sup>. ويتركز الإنفاق للأسرة المقدسية على الاحتياجات الأساسية من الطعام والمواصلات والاتصالات، ويشكل الإنفاق على السكن (850 دولارًا شهريًا)؛ تشكّل حوالي (40 بالمئة) من نفقات الأسرة المقدسية، وحوالي (40 بالمئة) من الدخل تنفق على الغذاء، حيث يواجه المقدسي تزايدًا مستمرًا في معدلات غلاء المعيشة، والتي تقترب من تلك السائدة في إسرائيل<sup>5</sup>.

### القطاعات الاقتصادية المستهدفة

تشكل قطاعات الإسكان، والسياحة، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة والصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات، العنقود الاقتصادي المقدسي، والذي تكمن أهميته في اعتباره أنموذجًا تنمويًا يعتمد عليه في تحديد الآليات والسياسات الاقتصادية، والذي يناسب خصوصية مدينة القدس. وتبعًا لبورتر<sup>6</sup>، فإن التجمع العنقودي يعمل في ظروف متماثلة



من حيث الإنتاج والتوريد والتسويق. ولذلك، فإن تبني سياسات محدّدة تجاه تشغيل تلك القطاعات سيقدود إلى تعاون وتكامل ويطور إطارًا من التشبيك فيما بينها، ويؤسس لتطوير قطاعات أخرى يمكن أن ترتبط بالعنقود.

وقد تم تحليل جوانب الضعف القوة والتهديدات والفرص (SWOT ANALYSIS) وآليات التدخل التي يمكن الاعتماد عليها لتعزيز القدرة التنافسيّة لاقتصاد القدس الشرقيّة، وتمكين المواطن المقدسيّ من الصمود والبقاء وعدم الهجرة. ويقوم أسلوب التحليل الإستراتيجي (SWOT) على إجراء تحليل للبيئة الداخليّة والخارجيّة للقطاعات الاقتصاديّة المقدسيّة. وبينما ترتبط نقاط القوة والضعف بالبيئة الداخليّة، فإن الفرص والتهديدات تشكل محاور للبيئة الخارجيّة.

كما يوفر تحليل (SWOT) نظرة فاحصة لنقاط الضعف التي تعكس السياسات والإجراءات الإسرائيليّة، للوقوف أمامها وفقًا لنقاط القوة المتوفرة، وهي ذات جدوى وفائدة في تقييم أداء القطاعات الرئيسة في الاقتصاد المقدسيّ، ولكن ذلك يحتاج إلى فريق يمتلك الرؤية والأهداف العامّة والمحدّدة حتى يمكن صياغة إستراتيجيّة لتقدير الإمكانيات الماديّة والبشريّة المتوفرة والمطلوبة لتحقيق ذلك، وهذا لم يتحقق خلال العقود الخمسة الماضية. فقد ركزت خطط التنمية على اقتراح عدد من المشاريع لكل قطاع اقتصاديّ، دون السعي للتحكم في عوامل الإنتاج وإدارتها، مثل: الأرض والقوى البشريّة، ولم يترتب على ذلك أيّ تصحيح أو تقويم، أو تصويب، واغتنام الفرص التي تؤدّي إلى انتقال الاقتصاد المقدسيّ إلى درجة معقولة من الكفاءة والفعاليّة<sup>9</sup>. وتعدّ مواجهة جوانب الضعف والقوة لتحسين الأداء أكثر جدوى وفائدة قبل الانطلاق لمواجهة التهديدات<sup>7</sup>.

## الخيارات المطروحة

لم تتوفر خلال العقود الخمسة الماضية جماعات مرجعيّة في القدس الشرقيّة تأخذ على عاتقها مهمة توجيه وقيادة القطاعات الاقتصاديّة، فلم تكن هناك أيّ مبادرات لتطويرها من جهة، ومن جهة أخرى، لم يكن هناك أيّ تدابير للرد على التهديدات الإسرائيليّة المتعاقبة والمتتالية تجاه القدس الشرقيّة، والتي كان يعبر عنها بإجراءات وممارسات وسياسات عنصريّة، وأنظمة عسكريّة ومخططات بناء تنظيميّة وتعليمات وترتيبات من بلديّة القدس الغربيّة، تستهدف في معظمها تهميش الوجود العربيّ المقدسيّ في القدس

الشرقيّة، وتهيئش اقتصاده<sup>8</sup>. وتبين بعد بناء جدار الضم والتوسع، أنّ الهدف من ذلك لم يكن تحقيق الأمن الإسرائيليّ، كما ادّعت حكومة إسرائيل، وإنما كان الهدف غير المعلن، إقصاء القدس الشرقيّة عن محيطها الفلسطينيّ، لتصبح الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة داخلها مماثلة للبلدات والقرى النائية فيما يسمى بالمناطق (ج)، وأن يتم احتواؤها وفقاً لمصالح إسرائيل الأمنيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، وقد تمثل ذلك في تفريغ الاقتصاد المقدسيّ من القوى العاملة لتشغيل أكثر من (50 بالمئة) من القوى العاملة المقدسيّة في الاقتصاد الإسرائيليّ، وذلك في الأعمال التي لا يرغب الإسرائيليون القيام بها والتي تعرف (3DJobs)، وهي: الأعمال الشاقة والصعبة، وغير اللائقة<sup>9</sup>.

وقد ترك الإسرائيليون للقطاعات الاقتصاديّة المقدسيّة هامشاً للقيام بأعمال عندما يكون هناك فائض عن القدرة الاستيعابيّة في القطاعات الإسرائيليّة، فمثلاً: يترك أحياناً للقطاع السياحيّ المقدسيّ استيعاب أفواج من السياح عندما يكون معدل الأشغال في الفنادق الإسرائيليّة يقترب من 100 بالمئة؛ إذ يتم استيعاب الفائض غير المستوعب في الفنادق الإسرائيليّة. ولذلك، فإن رؤية الجانب الفلسطينيّ تتمثل في إعادة الرّيادة للقطاعات الاقتصاديّة مثل السياحة، كما كان عليه الحال في نهاية التسعينيات من القرن الماضي وقبل بناء الجدار. وقد تم اختيار القطاعات الاقتصاديّة التي تكوّن العنقود الاقتصاديّ، وفقاً للاعتبارات الآتية<sup>10</sup>:

- 1) القطاعات التي شهدت تراجعاً من حيث مساهمتها في الناتج المحليّ الإجماليّ وتراجعاً في قدرتها الاستيعابيّة للعمالة المقدسيّة.
- 2) القطاعات التي انتقل عملها إلى خارج الجدار من حيث تزايد عدد المنشآت خارج الجدار على حساب المنشآت داخل الجدار.
- 3) درجة الترابط بين القطاعات المختلفة (الروابط الأماميّة والخلفيّة)، كما هو الحال بين الزراعة والصناعة من جهة، والتجارة الداخليّة من جهة أخرى، والقطاعات الداعمة مثل الدعم المطلوب من قطاع تكنولوجيا المعلومات.

بناءً على نتائج أحدث الدّراسات التي أنجزت خلال السنوات الأخيرة، وإذا كانت بعض القطاعات قد سعت إلى تشكيل عنقود خاص بها مثل القطاع السياحيّ، فإن هذا القطاع



لا يمكن أن يعمل بمعزل عن القطاعات الأخرى. وهناك آفاق كثيرة وراء التداخل والتعاون بين العناقد القطاعية التي لا يمكن أن تعمل بمعزل عن بعضها دون توجيه أو دعم من مرجعية عليا متخصصة وذات صلاحيات محددة، تعمل بالدرجة الأولى على تعزيز القدرة التنافسيّة لتلك القطاعات، وذلك من خلال إنتاج سلع وخدمات يترتب عليها خلق فرص عمل مدفوعة الأجر وإنشاء مشاريع التوظيف الدّاتيّ، حيث يكون لكل عنقود أدواته وبرامجه وأهميته. ويعتبر قطاع الإسكان، من أهم القطاعات التي تعكس نموذجًا للتداخل والترابط مع القطاعات (العناقد الاقتصادية) الأخرى، مثل: التعليم عبر إنشاء المدارس، والسياحة عبر إنشاء وترميم الفنادق والمطاعم، والتجارة الداخليّة لإقامة المراكز الصحيّة والمشافي<sup>11</sup>.

وللحد من تآكل الاقتصاد المقدسيّ فإن تطبيق نموذج العناقد على الاقتصاد المقدسي سيكون تجربة مميزة وفريدة إذا توفرت الشروط اللازمة والكافية لتحقيق ذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيّة القدس، خصوصًا التي فصلت عن محيطها الفلسطينيّ منذ عام 2002؛ بسبب جدار الفصل العنصريّ وفي ظل الهامش المتاح للتعامل مع جوانب القوة والفرص، فإن معالجة نقاط الضعف يمكن معالجتها، وإن كان ذلك بتكلفة عالية.

لقد تم تحديد الأهداف للعنقود الاقتصاديّ بشكل عام، ولكل قطاع بشكل خاص، للسنوات الثلاث القادمة، وهي فترة قصيرة المدى، يمكن من خلالها مواجهة نقاط الضعف لزيادة القدرة التشغيليّة والتنافسيّة لتلك القطاعات، وهذه الخطة تستهدف إعادة تطويرها عند تشغيلها من جهة. ومن جهة أخرى، تعزيز التعاون والتكامل فيما بينهما، وفقًا لآليات تدخل محددة تستهدف الحصول على عدد من المخرجات المؤجل تنفيذها منذ عشرات السنين، وهذا يعني ارتفاع تكاليف تلك المخرجات بسبب التأخر في توفيرها للمواطن المقدسيّ، مثل توفير الشقق للسكن وتأهيل البيوت، وخدمات الصيانة للفنادق التي مضى على بنائها أكثر من خمسة عقود، بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك العديد من الخدمات القانونيّة والهندسيّة والمحاسبيّة التي يتطلب توفيرها في كثير من الأحيان من الجانب الإسرائيليّ لإقرار المعاملات المرتبطة بالإسكان والصحة والتعليم، الأمر الذي يزيد من حجم الموازنة التي يمكن تخصيصها للنهوض بالاقتصاد المقدسيّ للحد من تأكله وتفكّكه.

وقد وجد من موازنة التكاليف التي تم تقديرها لكل قطاع للوصول إلى عدد من المخرجات، أهمها: مخرجات القطاع السياحي التي يتطلب توفيرها اعتماد حوالي (200) مليون دولار؛ يشكل (40 بالمئة) من الموازنة المقدرة التي يمكن أن تعيد الاقتصاد المقدسي ليعمل وفقاً لقدراته التي كان يمتلكها قبل عام 2000؛ عندما فرضت إسرائيل جدار العزل والفصل العنصري حول المدينة المقدسة<sup>12</sup>.



## الهوامش

- 1 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019)، كتاب القدس الإحصائي السنوي.
- 2 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018)، كتاب القدس الإحصائي السنوي.
- 3 - صفدي، أحمد (2015): محددات بناء القدرة التنافسية لمدينة القدس: مدينة مقدسة، وعاصمة للدولة الفلسطينية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة القدس.
- 4 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018)، كتاب القدس الإحصائي السنوي.
- 5 - كتاب (Statistical Abstract of Israel 2017) الذي يصدر عن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية.
- 6 - نفس المرجع.
- 7 - Porter, M. (2008): On Competition, Harvard Business Review Press.
- 8 - Palestine Economic Council for Development and Reconstruction (PECDAR) (2013): Jerusalem Strategic Development plan.
- ديوان الرئاسة الفلسطينية، وحدة القدس (2010): الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية. صادر عن ديوان الرئاسة الفلسطينية.
- ديوان الرئاسة الفلسطينية، وحدة القدس (2018): الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس، صمود - تمكين - تنمية - استقلال صادر عن ديوان الرئاسة الفلسطينية.
- 9 - East Jerusalem's Economic Cluster, Palestine Economic Policy Research Institute, MAS, Ramallah, West Bank, 2019.
- 11 - الأنكتاد (2013): الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية: الصمود في وجه الضم والعزل والتفكك، منظمة الأنكتاد، جنيف، سويسرا.
- 10 - East Jerusalem's Economic Cluster, Palestine Economic Policy Research Institute, MAS, Ramallah, West Bank, 2019.
- Preserving East Jerusalem in the Context of the Two - State Solution, Short - and Medium - Term sectoral Development Agenda fo East Jerusalem, (SMSDA - EJ) (2019 - 2023), Palestine Economic Policy Research Institute, MAS, Ramallah, West Bank 2018.

11 - Porter, M. (2015): Building a Competitive Jerusalem, unpublished presentation.

13 - East Jerusalem's Economic Cluster, Palestine Economic Policy Research Institute, MAS, Ramallah, West Bank, 2019.

Preserving East Jerusalem in the Context of the Two - State Solution, Short - and Medium - Term sectoral Development Agenda fo East Jerusalem, ( SMSDA - EJ) ( 2019 - 2023), Palestine Economic Policy Research Institute, MAS, Ramallah, West Bank 2018.

14 - East Jerusalem's Economic Cluster, Palestine Economic Policy Research Institute, MAS, Ramallah, West Bank, 2019.

Preserving East Jerusalem in the Context of the Two - State Solution, Short - and Medium - Term sectoral Development Agenda fo East Jerusalem, (SMSDA - EJ) (2019 - 2023), Palestine.